اقتباس: آل غرير. منجد. م. ف. (٢٠٢٤). السياسة الخارجية المصرية تجاه الأزمة السورية ٢٠١١-٢٠٢٣. مجلة دراسات إقليمية. ١٨ (٦١) ١٦٥-١٩٠: https://doi.org/10.33899/regs.2024.149252.1204

السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة السورية

٢٠١١-٢٠٢٣

م.م. منجد محمد فوزي آل غرير

مركز الدراسات الإقليمية/ جامعة الموصل

munjid.mohammed@uomosul.edu.iq

الاستلام: ٢٠٢٤/٤/٢٩ القبول: ٢٠٢٤/٦/٤ النشر: ٢٠٢٤/٧/١

مستخلص البحث

تعد السياسة الخارجية لأي دولة المجال الرئيس لقياس مدى فاعلية الدولة وتأثيرها على المستوى الاقليمي والدولي، ويمنح الموقع الجغرافي والدور التاريخي ميزة هامة في فهم شكل وطبيعة السياسة الخارجية التي تعتمدها، فضلا عن ذلك تنطلق السياسة الخارجية للدول من شكل النظام الحاكم وطبيعة توجهاته السياسية. وفيما يخص مصر فبحكم موقعها الجغرافي والدور التاريخي كانت ومازلت من الفواعل الرئيسة في الشرق الأوسط، وخاصة تجاه الدول العربية؛ إذ شهدت المنطقة العربية عام ٢٠١١ تغيرا في عدد من الأنظمة السياسية العربية نتيجة قيام الثورات في عدد من الدول العربية، حيث فرضت هذه التغيرات شكلا جديدا للسياسة الخارجية للدولة ورسمت أطرا جديدة تتناسب مع المتغيرات الجديدة، تستطيع من خلالها المحافظة على دورها كفاعل مهم في المنطقة. قسم البحث إلى اربعة مباحث رئيسة وخاتمة تضمنت على أهم الاستنتاجات.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المصرية السورية؛ الخارجية المصرية؛ الازمة السورية.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

Citation: **Al-Greer. M. M. F. (2024). Egyptian Foreign Policy Towards the Syrian Crisis 2011-2023. *Regional Studies Journal*. (18) 61. 165-190. https://doi.org/10.33899/regs.2024.149252.1204**

Egyptian Foreign Policy Towards the Syrian Crisis 2011-2023

Assis. Lect. Munjid M. Fawzi Al-Greer

Regional Studies Center/University of Mosul
munjid.mohammed@uomosul.edu.iq

Received: 29/4/2024 Accepted: 4/6/2024 Published: 1/7/2024

Abstract

The foreign policy of any country is the main area to measure the effectiveness of the state and its influence at the regional and international levels. The geographical location and historical role give an important advantage in understanding the form and nature of the foreign policy it adopts, in addition to that, the foreign policy of countries is based on the form of the ruling regime and the nature of its political orientations. As for Egypt, by its geographical location and historical role, it was and still is one of the main actors in the Middle East, especially among the Arab countries; as the Arab region witnessed in 2011 a change in many Arab political regimes as a result of the revolutions in several Arab countries, as these changes imposed a new form of foreign policy for the state and drew new frameworks commensurate with the new variables, through which it can maintain its role as an important factor in the region. The research was divided into four main investigations and a conclusion that included the most significant conclusions.

Keywords: Egyptian-Syrian relations; Egyptian foreign policy; Syrian crisis.

© Authers, 2024, Regional Studies Center, University of Mosul. This is an open access article under the CC BY 4.0 license

مقدمة

تعد السياسة الخارجية لأي دولة المجال الرئيس لقياس مدى فاعلية هذه الدولة وتأثيرها على المستوى الاقليمي والدولي، ويعطي الموقع الجغرافي والدور التاريخي ميزة لشكل وطبيعة السياسة الخارجية المتبعة، فضلا عن ذلك تنطلق السياسة الخارجية للدول من طبيعة النظام السياسي الحاكم والتوجهات السياسية. وفيما يخص مصر فبحكم موقعها الجغرافي والدور التاريخي كانت ومازالت من الفواعل الرئيسيين في الشرق الأوسط، وخاصة تجاه الدول العربية. وشهد عام ٢٠١١ تغيرا في الأنظمة السياسية العربية بسبب ما سمى بثورات الربيع العربي، حيث فرضت هذه التغيرات شكلا جديدا للسياسة الخارجية للدولة ورسمت أطرا تتناسب مع المتغيرات الجديدة، تستطيع من خلالها المحافظة على دورها كفاعل مهم في المنطقة.

اهداف البحث: يهدف البحث الى:

_ التعرف على شكل وطبيعة السياسة المصرية تجاه سوريا بعد العام ٢٠١١.

_ التعرف على توجهات السياسة الخارجية المصرية في ظل حكم الرئيس محمد مرسي ٢٠١٢-٢٠١٣)

_ فهم طبيعة التغيير الذي حدث في السياسة الخارجية المصرية بعد تولي عبد الفتاح السيسي

اهمية البحث: تحيط اهمية البحث بأهمية ودور مصر السياسي في منطقة الشرق الاوسط وخاصة المنطقة العربية في ظل تغير النظام السياسي الحاكم في مصر والازمة في سوريا بعد العام ٢٠١١.

اشكالية البحث: تقوم اشكالية البحث على تساؤلات عدة من أهمها.

_ هل تغيرت محددات السياسة الخارجية المصرية في ظل تغير النظام السياسي في مصر بعد العام ٢٠١١ تجاه الصراع في سوريا؟

_هل كان للدول العربية والدول الغربية تأثير في موقف مصر تجاه الصراع في سوريا؟

_هل كانت السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا متأثرة بشخصية الرئيس الحاكم في مصر؟

_ما مدى تأثير اوضاع مصر الداخلية على سياسة الدولة الخارجية تجاه الأزمة السورية؟

منهجية البحث: يتبع البحث المنهج التوثيقي الوصفي في الكتابة دون اغفال الجانب التحليلي.

هيكلية البحث: قسم البحث إلى اربعة مباحث رئيسة وخاتمة تشتمل على أهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث.

استعرض المبحث الاول مصادر صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، اما المبحث الثاني فقد تناول السياسة الخارجية التي اتبعها المجلس العسكري الحاكم في مصر تجاه الازمة السورية. في حين ركز المبحث الثالث على موقف الرئيس المصري محمد مرسي ٢٠١٢-٢٠١٣ من الازمة السورية، بينما تتبع المبحث الرابع السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة السورية في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي حتى العام ٢٠٢٣.

المبحث الاول

مصادر صنع قرار السياسة الخارجية في مصر

تتوزع مصادر صنع قرار السياسة الخارجية في مصر بين الدستور ورئيس الدولة فضلا عن السلطتين التنفيذية والتشريعية، اما وزارة الخارجية وجهاز الاستخبارات فتعد ادوات تنفيذية لهذه السياسة وفيما يأتي عرض لهذه المصادر:

رئيس الجمهورية

يهيمن رئيس الجمهورية في مصر على رسم توجهات السياسة الخارجية للدولة وفق دستور عام ١٩٧١ وما تلاه من اعلانات دستورية بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني /يناير ٢٠١١ ودستور العام ٢٠١٤ والمعدل في العام ٢٠١٩، وفيما يخص الصلاحيات الدستورية التي يمتلكها رئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية فقد حددتها المادة ١٥١ والتي جاء فيها : يمثل رئيس الجمهورية الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصدق عليها بعد موافقة مجلس النواب، وتكون لها قوة القانون بعد نشرها وفقا لأحكام الدستور، ويجب دعوة الناخبين للاستفتاء على معاهدات الصلح والتحالف وما يتعلق بحقوق السيادة، ولا يتم التصديق عليها إلا بعد إعلان نتيجة الاستفتاء بالموافقة لا يجوز إبرام أية معاهدة (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٩، المادة (١٥١)).

ان عملية صنع قرار توجهات السياسة الخارجية في مصر تتأثر بشخصية الرئيس واتجاهاته فضلا عما يساعده من مستشارين الى جانب وزير الخارجية ووزير الدولة للشؤون الخارجية ورئيس هيئة المخابرات العامة (جمعة، ١٩٨٨، ٧٧–٧٩).

رئيس الوزراء

لم يتضمن الدستور المصري صلاحيات لرئيس مجلس الوزراء في مجال السياسة الخارجية للدولة او حتى بإعطاء المشورة لرئيس الجمهورية كغيره ممن يستمع اليهم الرئيس من مستشارين ووزير الخارجية وغيرهم (سلمان، ٢٠١٥، ١٣٥).

وزارة الخارجية

يمارس وزير الخارجية في مصر الصلاحيات التي حددها القانون رقم (١٦٦) لسنة (١٩٥٤) الخاص بتنظيم وزارة الخارجية المصرية، في المادة الاولى من القانون المذكور تنص على أن تولي وزارة الخارجية تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، ودراسة الشؤون كافة المتعلقة بها والسهر على علاقات مصر مع الحكومات الاجنبية والمنظمات الدولية ورعاية مصالح المصريين وحمايتهم في الخارج (سلمان، ٢٠١٥، ١٣٦). وتمارس جميع الاختصاصات التي تتصل بعلاقات مصر مع الحكومات الاجنبية تنفيذ السياسة الخارجية (أبو الغيط، ٢٠١٣، ١١٤).

المؤسسة العسكرية

تضطلع المؤسسة العسكرية المصرية بدور في عملية صنع القرار السياسي فمنذ ثورة ٢٣تموز/ يوليو ١٩٥٢ وتولي العسكريين مقاليد الحكم، تولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة القيادة العليا للبلاد، اذ تشكل المجلس وفق القرار الجمهوري (٦٨) لعام ١٩٦٨ والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (٤٤٦) لعام ١٩٧٠ حيث يتولى وزير الدفاع رئاسة المجلس والسياسة الخارجية والدفاع باعتبارها الاكثر نفوذا وتأثيرا في مسك وادارة البلاد داخليا وخارجيا، ومن ثم فان التنسيق التام والتأثير المتبادل بين الوزارتين يعد امراً حتمياً (علوي، ٢٠٠٢، ٣٥٨–٣٦١).

نص الاعلان الدستوري الصادر في ٣٠ اذار/مارس ٢٠١١ وفق المادة ٥٤ بأنشاء مجلس الدفاع الوطني ويتولى رئيس الجمهورية رئاسته ويختص بالنظر في الشؤون الخارجية، وتامين البلاد وسلامتها، كما جاء في المادة (١٥٦) يتولى المجلس الاعلى للقوات المسلحة ادارة شؤون البلاد اضافة السلطة الامنية (سلمان، ٢٠١٥، ١٣٧).

وتكمن اهمية دور المؤسسة العسكرية في عملية صنع السياسة الخارجية من خلال الاتي:

- انها تمتلك وسائل السياسة الخارجية التي قد تستخدم لتحقيق اهداف دفاعية او هجومية تحقيقاً للأمن الوطني.

- انها تمتلك وسائل التأثير في المجتمع، ولذلك بإمكانها في كثير من الحالات ان تقرر من يكون الحاكم في البلاد (أحمد، ١٩٩٠، ٥٢٣).

جهاز المخابرات العامة

تؤدي اجهزة المخابرات العامة دورا في السياسة الخارجية المصرية، اذ تشتمل على جهاز المخابرات العسكرية وجهاز امن الدولة، فضلا عن مكتب الرئيس للمعلومات ووزارة الخارجية، وتؤدي هذه الاجهزة ادواراً تتفاوت اهميتها في مجال السياسة الخارجية، هذا التنوع في جمع المعلومات المتعلقة بالسياسة الخارجية تسهم في جمع المعلومات الاستخبارية، ويعد جهاز المخابرات من اهم الاجهزة العاملة في هذا المجال ينشط في دعم السياسة الخارجية عن طريق ما يأتي:

- جمع المعلومات.
- تدقيق المعلومات.
- عرض المعلومات الضرورية على صانع القرار(سلمان، ٢٠١٥، ١٣٧).

مجلس الشعب

هو مجلس النواب حاليا وفق دستور مصر لعام ٢٠١٤ ومجلس الشعب وفق دستور عام ١٩٧١ وفق المادة ١٠١ السلطة التشريعية في البلاد كما يقرر السياسة العامة للتنمية الاقتصادية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على السلطة التنفيذية (دستور جمهورية مصر العربية، ٢٠١٤).

من خلال مراجعة الدستور المصري لم نجد ما يبين دور مجلس الشعب في صنع السياسة الخارجية، غير ان عن طريق مجلس الشعب يعلن رئيس الجمهورية القرارات السياسية المهمة في مجال السياسة الداخلية والخارجية، ثم ورد في مضمون المادة ١٥٠ من الدستور ان رئيس الجمهورية هو القائد العام للقوات المسلح، وهو الذي يعلن الحرب بعد الحصول على موافقة مجلس الشعب (أبو الغيط، ٢٠١٣، ٤٣-٤٥).

ونفهم من ذلك، ان دور مجلس الشعب لا يخرج عن الموافقة والتصديق واعلان البيانات التي تتفق وقرارات رئيس الجمهورية في المجال الخارجي.

المبحث الثاني

السياسة المصرية تجاه سوريا منذ نجاح الثورة المصرية في ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠١١ حتى حزيران / يونيو ٢٠١٢.

بعد تنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) في ٢٥ شباط/ فبراير ٢٠١١ بضغط شعبي وتولي المجلس العسكري مسئولية الحكم في مصر بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، اوفد الاخير في ١٩ اذار/مارس ٢٠١١ رئيس المخابرات العامة المصرية اللواء مراد موافى لزيارة سوريا ولقاء الرئيس السوري بشار الاسد في دمشق أي بعد يوم من بدء الاحتجاجات في سوريا وكان قبل اللقاء هناك عدة اتصالات حصلت بين المشير محمد حسين طنطاوي والرئيس السوري بشار الأسد (عبدالله، ٢٠٠٤، ٦٨١).

شهدت سوريا خلال المدة من منتصف اذار/ مارس الى نهاية تموز/ يوليو ٢٠١١ احتجاجات شعبية مطالبة بالإصلاح، في الوقت الذي كان فيه المجلس العسكري في مصر مهتم بضبط الاوضاع الداخلية واعادتها الى نصابها لذلك اثر الابتعاد عن احداث سوريا في هذه المرحلة، ولكن في تصريح لوزير الخارجية المصري نبيل العربي والامين العام لجامعة الدول العربية في ١١حزيران / يونيو ٢٠١١ اكد فيه : ((أن استقرار سوريا جزء من الأمن القومي العربي، وتمنّى أن تقدم الحكومة السورية مبادرة تتجاوب مع مطالبات الشعب بالديمقراطية والإصلاح والتغيير، واضاف قائلاً كما قال إن الجانب المصري "يقلِّل من التصريحات إلا أنه يعمل جهده من وراء الستار"!.) (الإعلام المصري والشأن السوري ... انقلاب ما بعد الانقلاب!، ٢٠٢٣).

وعقب لقائه في دمشق بالرئيس السوري بشار الاسد في ١٤ تموز/يوليو٢٠١١ استبعد نبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، الموافقة على أي قرار ضد

سورية، وقال: إن الجامعة العربية ترفض أي تدخل أجنبي في المنطقة، واصفاً ما حدث في ليبيا بأنه تخط للتصور الذي وضعته الجامعة العربية بشأن موضوع فرض حظر الطيران على ليبيا، موضحاً أن الجامعة العربية لم تعط الترخيص، وليس لديها الحق في أن تعطي التصريح لفرض الحظر، ونفى العربي إمكانية أن يتم الضغط على الجامعة لإصدار قرار مشابه ضد سورية، مشيراً إلى أهمية سورية لاستقرار المنطقة، وحول لقائه مع بشار الاسد، صرح بأنه ناقش معه أموراً كثيرة مستجدة في المنطقة، ومنها الثورات التي شهدتها عدد من الدول العربية، وما تشهده من تغييرات و إصلاحات، مشيراً إلى أن الرئيس السوري تحدث عن دخول سورية في مسار الإصلاح الحقيقي (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١١).

كانت الاوضاع الداخلية في مصر في عهد المجلس العسكري لها الاثر الكبير على دور مصر في صياغة قرارات الجامعة العربية وتوجهاتها وعلى أداء وزارة الخارجية ولكن برغم ذلك كان تصريح وزير الخارجية المصري محمد كامل عمرو(٢٠١١-٢٠١٣) في شهر اب/ اغسطس ٢٠١١ يعكس موقف السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا، حيث دعا وزير الخارجية المصري في حينها إلى "الإسراع" بإيجاد حل سياسي للأزمة في سوريا لتجنب تدويلها، معتبرا أنه "لا حل أمني لها"، ومضيفا أن "الظروف الدقيقة التي تمر بها سوريا الشقيقة والدروس التي أكدتها تجربة الربيع العربي في مناطق أخرى من الوطن العربي تظهر حقيقتين ثابتتين لم يعد من الممكن تجاهلهما، أولهما أن الحلول الأمنية لم تعد مجدية" (الخشالي، د.ت).

فضلا عن ذلك كان لوزير الخارجية المصري دور في صياغة البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب الذي انعقد يوم السبت الموافق ٢٨/٨/ ٢٠١١ في القاهرة والذي دعا إلى " وقف إراقة الدماء في سوريا وتحكيم العقل قبل فوات الأوان، واحترام حق الشعب السوري في الحياة الكريمة الآمنة وتطلعاته

المشروعة نحو العزة والكرامة". وكان وزير الخارجية المصري ايضا من ضمن اللجنة الوزارية التي كان مزمع ارسالها الى دمشق للقاء الرئيس السوري وتقديم مبادة الجامعة العربية والتي تنص على فتح باب الحوار بين كل الأطراف الفاعلة على الساحة السياسية في سورية، وإجراء إصلاحات سياسية وتعديلات دستورية، خاصة المادة ٨ من الدستور، التي نصت على أن حزب البعث العربي الاشتراكي هو الحزب القائد في المجتمع والدولة، وقد رفض رئيس الوفد السوري السفير يوسف الأحمد ما ورد في المبادرة العربية من مطالب تهدف إلى التدخل في الشأن الداخلي لسوريا، وبذلك الغيت زيارة اللجنة الوزارية العربية الى دمشق (موقع الجزيرة الإخباري، ٢٠١١).

لم يكن الموقف المصري من الاحداث في سوريا والذي عكسته السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع في سوريا مقتصرا على وزارة الخارجية المصرية فحسب، بل كان لمؤسسة الازهر موقفها فقد طالب شيخ الازهر الدكتور احمد الطيب [١*]. في اب / اغسطس ٢٠١١، من خلال بيان صدر عن الازهر " المسؤولين في سوريا ان يرعوا الشعب السوري الذي يتعرض الى قمع واسع، واقصى درجات العنف، واعتقال وترويع، كل ذلك يمثل مأساة انسانية لا يمكن قبولها ولا يجوز شرعا السكوت عنها". وقال انه "يطالب القيادة السورية بان تعمل فورا على وقف اراقة الدماء وعلى الاستجابة للمطالب المشروعة للجماهير السورية، استجابة صادقة واضحة ناضرة

* ولد أحمد محمد أحمد الطيب الحساني، بقرية القرنة التابعة لمحافظة الأقصر في صعيد مصر، في٦ /١/ ١٩٤٦ ونشأ كنف والده، حفظ القرآن وقرأ المتون العلمية على الطريقة الأزهرية ا، والتحق بمعهد إسنا الديني، ثم بمعهد قنا الديني، ثم التحق بقسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين بالقاهرة، حتّى تخرج فيها بتفوق عام ١٩٦٩.وهو الان شيخ الأزهر (الإمام الثامن والأربعون) منذ ٣/١٩/ ٢٠١٠. والرئيس السابق لجامعة الأزهر، ومفتي الجمهورية سابقًا، وهو أستاذ في العقيدة الإسلامية، وكان عضوًا سابقًا بلجنة السياسات في الحزب الوطني الديمقراطي، ويتحدث اللغتين الفرنسية والإنجليزية بطلاقة وترجم عدداً من المراجع الفرنسية إلى اللغة العربية وعمل محاضراً جامعياً لمدة في فرنسا. ولديه مؤلفات عديدة في الفقه والشريعة والتصوف الإسلامي (موقع القاهرة ٢٤، ٢٠٢٣).

".وختم شيخ الازهر بيانه بالدعاء "حفظ الله الشعب السوري امنا حرا عزيزا كريما، صامدا شامخا يرد كيد العدو " (فرينس ٢٤، ٢٠١١).

الى جانب شيخ الازهر استنكر الدكتور محمد سعد الكتاتني الأمين العام لحزب (الحرية والعدالة) في مصر، الاوضاع في سوريا وعجز جامعة الدول العربية عن اتخاذ موقف حاسم تجاه النظام السوري، وقال في تصريح صحفي له: " لقد وصلت الأمور في سوريا إلى طريق مسدود، ولم يعد يجدي معها الزيارات أو المبادرات خاصة بعد أن وصلت أعداد القتلى لما يزيد عن ثلاثة آلاف قتيل، بالإضافة إلى آلاف الجرحى والمعتقلين في سجون النظام السوري المستبد، وإصرار نظام الأسد على اعتماد القوة والبطش لغة وحيدة للحوار، غير عابئ بالانتقادات الشعبية والرسمية الرافضة لممارساته المستفزة والمستبدة ضد أبناء الشعب السوري العزل" (صحيفة دنيا الوطني، ٢٠١١).

ساهمت التصريحات والبيانات التي خرجت من القاهرة بدفع معارضين سوريين في مصر التظاهر امام مقر السفارة السورية في القاهرة ومهاجمتها، لذلك اتهم يوسف أحمد، السفير السوري لدى مصر ""دولاً خليجية معروفة تستهدف سورية من خلال تمويل المجموعة التي اقتحمت مقر السفارة"، وطالب السفير السوري السلطات المصرية بتحمل مسؤولياتها وفقاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية، في حماية أمن وسلامة مبنى السفارة والعاملين فيها، واتخاذ الإجراءات اللازمة والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالسفارة (صحيفة الشرق الأوسط، ٢٠١٢).

وبسبب الخيار الامني والعنف الذي تبناه النظام السوري في مواجهة مطالب الثورة السورية، أصبح الخطاب السياسي الذي تبنته جماعة الاخوان المسلمين في مصر حول حل الأزمة السورية مرتبطا بتحقيق مطالب الشعب في إسقاط النظام الشمولي وإقامة نظام ديمقراطي. وترتب على هذا الموقف السياسي خطوات عملية بدأت في

السابع من شباط/ فبراير ٢٠١٢ بقرار مجلس الشعب المصري تجميد العلاقات مع مجلس الشعب السوري، ثم عقدت لجنة العلاقات العربية في المجلس لقاء مع ممثلي فصائل المعارضة السورية في الشهر ذاته (عبدالعزيز، ٢٠١٨).

وبعد انتخابات مجلس الشعب في مصر والتي استمرت من ٢٨ تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١١ وحتى ١١كانون الثاني/ يناير ٢٠١٢. والذي نتج عنه فوز حزب الحرية والعدالة بأغلبية مقاعد المجلس ونتيجة الضغط على المجلس العسكري الحاكم في مصر، تم استدعاء السفير المصري من دمشق في ٢٠ شباط /فبراير ٢٠١٢، في خطوة لإدانة عنف النظام السوري ضد شعبه، وفي مطلع شهر اذار /مارس من نفس العام، دعمت القاهرة المبادرة العربية لحلّ الأزمة السورية سلميًّا بما "يحقن الدماء ويحفظ وحدة هذه البلاد وسلامتها الإقليمية" (الإعلام المصري والشأن السوري ... انقلاب ما بعد الانقلاب!، ٢٠٢٣، ٢).

وفي بداية آذار/مارس ٢٠١٢، أعلن رئيس مجلس الشعب المصري محمد سعد الكتاتني خلال كلمة له أمام مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي في الكويت أن مجلس الشعب يجري تنسيقا مع ممثلي الثورة السورية، وطرح مبادرة لحل الأزمة السورية في خطوة تعكس النشاط الدبلوماسي المصري حيال الأزمة السورية، تضمنت المبادرة الاتي (عبدالعزيز، ٢٠١٨، ٣):

_ ضرورة إعطاء أولوية مطلقة للوقف الفوري للعنف.

_ ضرورة طرح حل للأزمة.

_فتح حوار سياسي جاد.

_تقديم الدعم للشعب السوري.

_توحيد فصائل المعارضة.

_ رعاية الشعب السوري خارج أرضه.

المبحث الثالث

السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس محمد مرسي ٢٠١٢-٢٠١٣

بعد انتخاب محمد مرسي رئيسا لمصر في٢٣ مايو/أيار ٢٠١٢ أصبحت الرئاسة هي المرجع الرئيس للسياسة الخارجية المصرية، واصبحت السياسة الخارجية يحكمها عدة اعتبارات أو أولويات يأتي في مقدمتها القيم والمعايير الأخلاقية وابعاد التأثير الخارجي، هذا بالإضافة الى المعايير التي كانت تحكمها السياسة الامنية وخاصة بعد ابعاد الاجهزة المخابراتية والامنية عن تحديد محدداتها ودوائر تحركها واستبدالها بالظهير الديني لشخص الرئيس والمتمثلة في جماعة الاخوان المسلمين.

وبعد تولي الرئيس محمد مرسي الحكم في حزيران/ يونيو ٢٠١٢، ابدى تأييده للثورة السورية وسعى لدعمها، وفي ٢٦ ايلول / سبتمبر من نفس العام، طالب الرئيس مرسي برحيل الأسد، ورفض أي تدخّل عسكري أجنبي في سوريا (الإعلام المصري والشأن السوري ... انقلاب ما بعد الانقلاب!، ٢٠٢٣، ٣).

نجحت الجهود السياسية لوزارة الخارجية المصرية والامين العام للجامعة العربية نبيل العربي وكبار مساعديه في الاول والثاني من تموز /يوليو ٢٠١٢ بجمع المعارضة السورية في عقد مؤتمر في القاهرة وقد أصدر المؤتمر في ختام اعماله "وثيقة توافقية حددت الرؤية السياسية المشتركة للمعارضة السورية إزاء تحديات المرحلة الانتقالية ووثيقة العهد الوطني التي تضع الاسس الدستورية لسوريا المستقبل وهي العدالة والديموقراطية والتعددية". وأجمع المشاركون في المؤتمر على ان "الحل السياسي في سوريا، يبدأ بإسقاط النظام الحاكم في سوريا، و "دعم الجيش السوري الحر، ودعوة جميع مكونات الشعب السوري للعمل على حماية السلم الاهلي والوحدة الوطنية" (موقع وقناة ببسي نيوز عربي، ٢٠١٢).

وطالب المؤتمر "بوضع آلية الزامية توفر الحماية للمدنيين وبجدول زمني للتنفيذ الفوري والكامل لقرارات جامعة الدول العربية ومجلس الامن ومطالباته باتخاذ التدابير اللازمة لفرض التنفيذ الفوري لتلك القرارات" (موقع وقناة ببسي نيوز عربي، ٢٠١٢).

وأكّد وزير الخارجية محمد كامل عمرو أن مصر تؤيد تشكيل هيئة للانتقال السياسي في سوريا، وقال إن مسألة وجود الرئيس السوري بشار الأسد من عدمه في مرحلة الانتقال هي مسألة يتمّ الاتفاق عليها في إطار هذه الهيئة.

وخلال افتتاح القمة الـ١٦ لحركة عدم الانحياز في ٣٠ اب /اغسطس٢٠١٢التي بدأت أعمالها في طهران وبمشاركة وفود من ١٢٠ دولة، بينهم عدد من قادة الدول ورؤساء حكومات، فضلا عن الأمين العام للأمم المتحدة، وجه الرئيس المصري محمد مرسي انتقادات لاذعة للنظام السوري دفعت الوفد السوري للانسحاب من الجلسة الافتتاحية (موقع الجزيرة الإخباري، ٢٠١٢).

ووصف مرسي النظام السوري "بالقمعي والفاقد للشرعية" وخاطب المجتمعين قائلا إن "نزيف الدم السوري في رقابنا جميعا"، ودعا إلى "دعم مطالب السورين بالحرية عبر رؤية سياسية تدعم الانتقال إلى نظام ديمقراطي يحفظ سوريا من مخاطر الحرب الأهلية وتهديدات التقسيم"، وأشار إلى أهمية توحيد صفوف المعارضة وقال إن مصر مستعدة للتعاون مع جميع الأطراف للاتفاق على المبادئ التي ستقوم عليها سوريا الجديدة (موقع الجزيرة الإخباري، ٢٠١٢، ٢).

من جانبه اتهم وزير الخارجية السوري وليد المعلم، الرئيس المصري محمد مرسي بالتحريض على سفك الدم السوري، مشيراً إلى أن خطاب مرسي أمام قمة دول عدم الانحياز في طهران والذي دعا فيه إلى رحيل النظام السوري تدخل في شؤون سوريا الداخلية (صحيفة السفير، ٢٠١٢).

وحدّد الرئيس المصري محمد مرسي في ٧ كانون الثاني /يناير ٢٠١٣،خمسة أولويات للتعامُل مع الأزمة السورية، مشيرًا إلى أن الثورة السورية ستمضي لتحقيق أهدافها في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، لتكون سوريا موحّدة حرة مستقلة، ثم أعلن يوم ١٦ كانون الثاني /يناير قطع العلاقات مع سوريا وغلق سفارتها في القاهرة وسحب القائم بالأعمال من دمشق، وطالب حزب الله بإيقاف تدخّله في الشأن السوري ودعا مجلس الأمن لفرض حظر جوي، بعد مؤتمره المشهور والمعروف بمؤتمر

مناصرة سوريا (الإعلام المصري والشأن السوري ... انقلاب ما بعد الانقلاب!، ٢٠٢٣، ٣).

اوضح الرئيس المصري محمد مرسي السياسة المصرية المتبعة تجاه الصراع في سوريا، في كلمته في مؤتمر الأمة المصرية لنصر الثورة السورية بإستاد القاهرة يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٦/١٦ : وقدد تضمنت الكلمة عدد من المبادة والرسائل اتجاه سوريا اما المبادئ التي بينها محمد مرسي في كلمته فكان اهمها الاتي (بوابة الأهرام، ٢٠١٣):

_ ضرورة دعم نضال الشعب السوري دعما ماليا ومعنويا، من قبل مصر شعبا وجيشا وقيادة، حتى ينال الشعب السوري حريته ويحقق سيادته على أرضه الموحدة.

_ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ولكنها تدعم خيارات الشعوب لنفسها، موضحا أنه عندما يطلب الشعب السوري من أشقائه المصريين عونا فلن نتأخر عنه حتى استقلاله.

_ وحدة الأراضي السورية وأن سوريا جزء لا يتجزأ من العالم العربي والإسلامي، موضحا أن مصر تتواصل مع كل الأطراف للحفاظ على وحدة الشعب السوري.

_ رفض التدخل الأجنبي في الأزمة السورية سواء سياسي أو عسكري من دول أو ميليشيات أو أي طرف.

وخاطب مرسي حزب الله قائلاً: "على حزب الله أن يترك سوريا... هذا كلام جاد لا مجال ولا مكان لحزب الله في سوريا"، مشيرا إلى أن مصر قررت اليوم قطع العلاقات مع سوريا.

وتابع: "قررنا قطع العلاقات تماما مع النظام السوري الحالي، وإغلاق سفارة النظام السوري الحالي في القاهرة، وسحب القائم بالأعمال المصري من دمشق".

اما الرسائل التي وجهها الرئيس المصري من خلال كلمته فكانت كالاتي (بوابة الأهرام، ٢٠١٣):

الأولى: للشعب المصري ومنظمة الهلال الاحمر في مصر وهي على ضرورة الاستمرار بمساعدة الجالية السورية المهاجرة الى مصر نتيجة الاحداث في سويا.

الثانية: للدول العربية والإسلامية: بضرورة تقديم العون للشعب السوري، وأوضح أن مصر بدأت في التشاور مع الدول العربية والإسلامية لعقد مؤتمر قمة طارئ لنصرة الشعب السوري، مشددا على ضرورة أن تقف الدول العربية والإسلامية وقفة واحدة ضد الاعتداء على الشعب السوري.

الرسالة الثالثة: لضمير العالم الحر حيث دعا مجلس الأمن لإصدار قرار لفرض حظر الجوي على النظام السوري، موضحا أن إحكام الحصار سينهي معاناة الشعب السوري وسيمكنه من حريته.

_ الرابعة: فكانت للشعب السوري قائلاً: "تمسك بالحرية ويقيني أنك تؤمن بأن مذاق الحرية أغلى من التضحيات، ونحن معك والله معك والأحرار حول العالم معك"، داعيا كافة الائتلاف السورية للتوحد تحت راية واحدة لبناء سوريا الجديدة وأن الرهان دوما على الشعوب وليس على الحكام المستبدين.

من خلال ما تقدم كانت سياسة الرئيس المصري محمد مرسي تجاه سوريا هو دعم المعارضة السورية في نيل مطالبها والدعوة إلى وقف العنف بكافة أشكاله كما كانت القاهرة تستضيف شخصيات من المعارضة السورية، الى جانب لكثير من السوريين الذين وجدوا في مصر أكثر الأماكن راحة بسبب التسهيلات الممنوحة للسوريين. ولتقارب البيئتين المصرية والسورية في مستوى المعيشة من جهة ثانية (عبدالعزيز، ٢٠١٨، ٢).

المبحث الرابع

تطورات السياسة الخارجية المصرية تجاه سوريا ٢٠١٣-٢٠٢٣

بعد انقلاب ٣٠ حزيران / يونيو٢٠١٣ ونهاية حقبة حكم الاخوان المسلمين والرئيس محمد مرسي التي طغت فيها فكرة الأمة الإسلامية على مفهوم الوطنية في التعامل مع الازمة السورية ، اضيفت أبعادًا أساسية تقوم عليها السياسة الخارجية المصرية، وبدأت مصر مرحلة جديدة في التعامل مع الاوضاع في سوريا معتمدة مبدأ التعاون الدولي والإقليمي الكامل في مكافحة الإرهاب والسعي إلى القضاء عليه بشكل مستدام وأصبح هدفاً رئيساً للسياسة الخارجية المصرية بعد ان صنفت الحكومة المصرية جماعة الإخوان المسلمين كتنظيم ارهابي، وقدمت مصر رؤية شاملة لمكافحة الإرهاب تهدف إلى اجتثاثه وتعقب شبكات تمويله وتسليحه.

وفقا لما سبق شاركت مصر في التحالف الدولي ضد الإرهاب من خلال تبادل الخبرات، والدعم الكامل لكافة المساعي الرامية إلى حل الأزمات في المنطقة وحمايتها من التطرف والانقسام الطائفي، وساهمت في الجهود الدبلوماسية لحل الأزمة السورية.

ويمكن رصد السياسة المصرية تجاه سوريا من خلال تصريحات المسؤولين المصريين، فقد أعلن نبيل فهمي وزير الخارجية المصرية، أن مصر لن تشارك بأية ضربة عسكرية ضد سوريا واعربت عن معارضتها لها وأكد نبيل فهمي : " أنه في الوقت الذي ترفض مصر فيه وتدين استخدام الأسلحة الكيماوية من أي طرف، وتطالب المجتمع الدولي بمحاسبة المسؤول عن ذلك، تؤكد بوضوح أنها لن تشارك في توجيه أية ضربة عسكرية ضد سوريا اتساقاً مع مواقفها الثابتة من معارضة التدخل العسكري الأجنبي في سورية " (صحيفة الحياة، ٢٠١٣). وفي تصريح اخر له بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١٩ اكد بأن مصر لا تقف مع أحد في الأزمة السورية، مؤكداً في الوقت نفسه تأييد القاهرة الكامل لحل سياسي يحقق تطلعات الشعب السوري ويحافظ على وحدة سورية كدولة (صحيفة السفير، ٢٠١٣).

اما الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي فقد ابان عن ثوابت السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة السورية ففي حديثه لصحيفة الاتحاد الإماراتية في ٢٠/١/

٢٠١٥ صرح بأن لدى مصر ثوابت لا حياد عنها، تتمثل في المحافظة على البلدان العربية وعلى الأمن القومي العربي، موضحاً أنه من المهم أن تعمل مصر على المحافظة على أمن ووحدة سوريا، ولا تسمح بأي انقسام او تقسيم لهذا الجزء المهم من جسد الأمة العربية. وأضاف أنه على هذا الأساس نتطلع إلى حل سلمي وسياسي للأزمة السورية، لأن ما يحدث فيها اليوم «ليس من مصلحتنا»، ويجب أن يكون هناك عمل جاد من أجل إنهاء الأزمة هناك، ولا بد من موقف واضح من الجماعات الإرهابية والميليشيات التي تتسبب في تفاقم الأزمة السورية. وأعرب عن امله في التوصل الى اتفاق بين جميع الاطراف السورية (صحيفة الأهرام، ٢٠١٥).

ومن هذا المنطلق استضافت مصر مؤتمرين متتاليين للمعارضة السورية خلال شهري كانون الثاني /يناير وحزيران /يونيو ٢٠١٥، كان الهدف من وراء هذين المؤتمرين منهما العمل على بناء خط سياسي سوري معارض يؤمن بالدولة المدنية الديمقراطية ويتبنى جهود المكونات المختلفة للمعارضة السورية دون ان يكون مرتهناً لا خطائها السابقة (علام، ١٩١٦، ١٧)، وفي هذا السياق صدرت عن المؤتمر في ٩ حزيران /يونيو ٢٠١٦ وثيقة بعنوان "خارطة الطريق للحل السياسي التفاوضي من أجل سوريا ديموقراطية" تنصت الاتي (موقع RT، ٢٠١٥):

_استحالة الحسم العسكري (للنزاع) وكذلك استمرار منظومة الحكم الحالية التي لا مكان لها ولا لرئيسها في مستقبل سوريا.

_الحل السياسي التفاوضي هو السبيل الوحيد لإنقاذ سوريا على أن يكون بين وفدي المعارضة والنظام برعاية الأمم المتحدة ومباركة الدول المؤثرة في الوضع السوري.

_ نقل كل الصلاحيات التشريعية والتنفيذية لـ هيئة حكم انتقالي وتشكيل حكومة انتقالية ومجلس أعلى للقضاء ومجلس وطني عسكري انتقالي.

_ تلتزم كل الأطراف المتفاوضة بوقف الأعمال العسكرية وإطلاق سراح المخطوفين والمعتقلين لدى كل الأطراف"

_السماح بعودة جميع السياسيين المعارضين المقيمين في الخارج من دون مساءلة أمنية أو قانونية أو سياسية" و"خلق مناخ مناسب في المناطق التي يسيطر عليها كل طرف بما يتيح للسوريين العودة إلى بيوتهم وأماكن عملهم".

وقد نقل عن ممثل هيئة التنسيق الوطنية السورية في القاهرة فايز حسين أن المعارضة السورية المجتمعة في القاهرة اختارت الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي لرعاية "خارطة طريق" لحل الأزمة السورية، مؤكدا في نفس الوقت أن مؤتمر القاهرة الذي يشارك فيه طيف واسع من المعارضة السورية يقام برعاية مصرية (موقع RT، ٢٠١٥).

كما حضرت مصر كل اجتماعات المجموعة الدولية " لندن ١١" المعروفة بمجموعة اصدقاء الشعب السوري وهي المجموعة التي تطورت تدريجياً على هامش مجلس الامن الدولي عقب قيام موسكو وبكين باستخدام الفيتو اكثر من مرة لمنع تمرير فرض العقوبات ضد النظام السوري حيث عقدت اجتماعات هذه المجموعة بين مدد واماكن مختلفة في تونس وباريس ومراكش و روما واسطنبول وعمان والدوحة، وضمت كل من مصر وفرنسا وايطاليا والمانيا والاردن وقطر والسعودية وتركيا والامارات وبريطانيا والولايات المتحدة ثم تطورت الجهود لا حقاً لتمتد الى الطرف اخرى من الصراع وتضم ايضاً الدول المعروفة بدعمها للنظام السوري كروسيا وايران والصين وعمان ولبنان لتشكل مجتمعة مجموعة الدعم الدولية لسوريا والتي انبثقت من اجتماعات فينا في تشرين الثاني /نوفمبر ٢٠١٥ حيث كان بيان فينا وهو الصادر عن مجمل رعاة طرفي الصراع الخطوة الاولى في طريق الوصول تدريجياً الى مباحثات جنيف مطلع ٢٠١٦ (علام، ١٩١٦، ١٧).

قدَّم الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في ٢١ اب /اغسطس ٢٠١٦ خمسة محددات رئيسية تمثل رؤية الحكومة المصرية لحل الأزمة السورية، وقد جاء ذلك خلال حوار صحفي أجراه السيسي مع رؤساء تحرير الصحف الحكومية المصرية (الأهرام و الأخبار و الجمهورية) بقصر الاتحادية الرئاسي (شرقي القاهرة)، وقال السيسي، إن "الموقف المصري تجاه الأزمة السورية يتأسس على خمسة محددات

رئيسة هي: احترام إرادة الشعب السوري، وايجاد حل سلمى للأزمة، والحفاظ على وحدة الأرض السورية، ونزع أسلحة الميليشيات والجماعات المتطرفة، وإعادة إعمار سوريا وتفعيل مؤسسات الدولة" (السيسي يطرح رؤية مصر لحل الأزمة السورية، ٢٠١٦).

شهد العام ٢٠١٦ تغير في السياسة الخارجية المصرية تجاه النظام السوري فخلال لقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي مع العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني الذي قام بزيارة القاهرة ٢٠١٦/٨/٢٤ عرض الجانبان تطورات الأزمة السورية وأهمية التوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة ينهي المُعاناة الإنسانية للشعب السوري، ويحفظ وحدة وسلامة الأراضي السورية ويحول دون امتداد أعمال العنف والإرهاب إلى دول الجوار (صحيفة الأهرام، ٢٠١٦/٨/٢٥).

وبعدها أقر سامح شكري وزير الخارجية المصري بوجود تباين في الرؤى بين بلاده والملكة العربية السعودية بشأن تسوية النزاع في سوريا، وخصوصاً حول «ضرورة تغيير نظام الحكم أو القيادة السورية». وصرح شكري بأن الموقف السعودي يركز على ضرورة تغيير نظام الحكم أو القيادة السورية، لكن مصر لم تتخذ هذا النهج وأضاف أن القاهرة مع ذلك " تقدر أن كل التطورات التي حصلت لا بد أن تؤدي إلى بلورة سوريا جديدة تتوافق مع إرادة الأطراف السوريين " (صحيفة النهار، ٢٠١٦/٩/٢٤).

ومن اجل استقلالية القرار السياسي المصري أعلن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، أن وقف إمدادات النفط لبلاده من السعودية «ليس مرتبطاً» بتصويت مصر على المشروع الروسي في مجلس الأمن، بشأن الأزمة السورية، الذي قدمته روسيا في٨ تشرين الاول / اكتوبر٢٠١٦ والذي تعارض مع الرؤية السعودية لوقف إطلاق النار في سوريا، وأوضح أن شحنات البترول السعودية تأتي وفقاً لاتفاق تجاري بين البلدين تم توقيعه في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ووقف هذه الشحنات يعود لأسباب تجارية. وحمّل السيسي مسؤولية التوتر الأخير بين مصر والسعودية لـ «بعض تجاذبات الإعلام» (صحيفة رأي اليوم، ٢٠١٦).

وفي تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٦ أجرى رئيس مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي المملوك محادثات رسمية في القاهرة في زيارة أولى لمسؤول سوري أمني بارز لمصر منذ نشوب النزاع في سوريا. وأوردت الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) أن المملوك قام بزيارة رسمية للقاهرة بناء على دعوة من الجانب المصري استمرت يوماً واحداً حيث التقى نائب رئيس جهاز الأمن القومي المصري اللواء خالد فوزي ومسؤولين آخرين وقالت إن الطرفين اتفقا ((على تنسيق المواقف سياسياً بين سوريا ومصر وكذلك تعزيز التنسيق في مكافحة الإرهاب الذي يتعرض له البلدان)) (صحيفة النهار، ٢٠١٦/١٠/١٨).

وبعد هذه الزيارة عبر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في مقابلة مع شبكة ((ار تي بي)) البرتغالية للتلفزيون عن دعمه للجيوش الوطنية ومنها الجيش السوري (صحيفة النهار، ٢٠١٦/١١/٢٤). وأعرب عن رفضه الاشتراك في قوات أجنبية لإحلال السلام في سوريا، مشيراً إلى أنه يفضل أن تقوم القوات الوطنية ممثلة في الجيش السوري بالحفاظ على الأمن والاستقرار في البلاد، لان تواجد قوات عسكرية غير سورية يقد يثير حساسية الشعب منها (صحيفة الأهرام، ٢٠١٦/١١/٢٤).

نجحت السياسة الخارجية المصرية في شهر آب /أغسطس من العام ٢٠١٧، في إنجاز اتفاقين لتهدئة الأوضاع في سوريا في فترة وجيزة، وذلك في ظل رضى من الأطراف المتصارعة، وبموافقة الاطراف المؤثرة في الازمة السورية، ففي مباركة سعودية وروسية، في إبرام اتفاق الهدنة في الغوطة الشرقية ثم اتفاق الهدنة شمالي حمص، فيما يبدو أنه محاولات مصرية حثيثة لتوسيع دورها في الأزمة السورية، بالتنسيق مع قوى إقليمية ودولية (صعب، د.ت).

وأكد سامح شكري وزير الخارجية المصري خلال اتصال مع مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا جير بيدرسون، موقف مصر الداعم لحل الأزمة السورية بما يحفظ وحدة سوريا واستقلالها، وبما يضمن العمل على إنهاء الصراع فيها. وجدد شكري دعوته للتصدي الحاسم للتنظيمات الإرهابية والمتطرفة وداعميها من الأطراف

الإقليمية، مؤكداً ضرورة على دعم التسوية السياسية للأزمة السورية (صحيفة الأهرام، ٢٠٢٠).

ودعت مصر والإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس ٢٠٢١، إلى عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية. وبعد بضعة أشهر، في أيلول/سبتمبر ٢٠٢١، التقى وزير الخارجية السوري فيصل المقداد نظيره المصري سامح شكري، في مدينة نيويورك الأمريكية على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وذلك في أول لقاء من نوعه بين وزيري خارجية البلدين منذ بدء الأزمة السورية عام ٢٠١١ (CNN، ٢٠٢١).

وبدعوة من الوزير الخارجية المصري سامح شكري، عقد وزراء خارجية كل من جمهورية مصر العربية، والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة العربية السعودية، وجمهورية العراق والجمهورية اللبنانية، وأمين عام جامعة الدول العربية، يوم ١٥ اب/ أغسطس ٢٠٢٣ اجتماعا للجنة الاتصال العربية مع وزير الخارجية السوري فيصل المقداد، وذلك لمتابعة تنفيذ بيان عمان الصادر في الأول من ايار/ مايو ٢٠٢٣، وتنفيذا لقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم ٨٢٢ بتاريخ ١٩ ايار /مايو ٢٠٢٣، وتعزيز الدور العربي لتسوية الأزمة السورية ومعالجة تبعاتها السياسية والأمنية والانسانية، ومواصلة الحوار تحقيقا لهذا الهدف، وبما يحفظ وحدة سوريا وسيادتها ويسهم في تعزيز الظروف المناسبة للعودة الطوعية والآمنة للاجئين باعتبارها أولوية إنسانية.

وفي إطار مناقشة التنفيذ الكامل لمخرجات "بيان عمان" ٢٠٢٣ أكد المشاركون أن الحل الوحيد للأزمة السورية هو الحل السياسي، وأعربوا املهم إلى استئناف العمل في المسار الدستوري السوري وعقد الاجتماع المقبل للجنة الدستورية السورية في سلطنة عمان وبالتنسيق مع الأمم المتحدة قبل نهاية عام ٢٠٢٣.

كما اكدت لجنة الاتصالات على أهمية الاتي (وكالة رويتر GMT، ٢٠٢٣):

– توفير الحوافز والتسهيلات التي ستقدم للاجئين العائدين والإجراءات التنسيقية مع الدول المستضيفة لهم.

– العمل على إنشاء منصة لتسجيل أسماء اللاجئين الراغبين بالعودة بالتنسيق مع الدول المستضيفة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة.

– أن توفر الحكومة السورية المعلومات عن احتياجات المناطق التي ستشهد عودة للاجئين إليها.

– ضرورة تكثيف الجهود لتبادل المختطفين والموقوفين والبحث عن المفقودين بالتعاون مع المنظمات الدولية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر.

الخاتمة

اهتم البحث بدراسة تطور السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة السورية منذ العام ٢٠١١ وحتى عام٢٠٢٣ محاولاً استعراض طبيعة وشكل السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة السورية والتي اختلفت عن سياسة الدول الاقليمية الاخرى، حيث تطور الموقف المصري مع تطورات الاحداث في كل من مصر وسوريا وتوصل البحث الى عدد من الاستنتاجات اهمها:

١. منذ بداية الازمة السورية اعتمدت مصر مبادئ وثوابت للسياسة المصرية الخارجية في ضل حكم المجلس العسكري في مصر والتي تمثلت بـ وحدة الاراضي السورية، ورفض الحلول العسكرية، فضلا عن سلامة وحماية المصريين المقيمين في سوريا الى جانب انهاء معاناة السوريين من جراء الصراع.

٢. تبنت مصر خلال حكم الرئيس المصري محمد مرسي (٢٠١٢–٢٠١٣) سياسة مغايرة لما تبناه حكم العسكر تجاه الازمة في سوريا فقد ادان محمد مرسي في خطاباته النظام السوري، وأعلن تأييده للثورة السورية وبلغت ذروة ذلك في مؤتمر نصرة الثورة السورية باستاد القاهرة في حزيران/ يونيو ٢٠١٣.

٣. حافظت مصر بعد تولي الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي بعد العام ٢٠١٣على علاقتها مع أطراف المعارضة والنظام، ورعت الدبلوماسية المصرية مؤتمرين متتاليين للمعارضة السورية خلال شهري كانون الثاني /يناير وحزيران/ يونيو عام ٢٠١٥ كان الهدف من وراء هذين المؤتمرين العمل على بناء خط سياسي معارض يؤمن بالدولة المدنية الديمقراطية ويتبني جهود المكونات المختلفة للمعارضة السورية.

٤. شهدت السياسة الخارجية المصرية تجاه الازمة السورية تطورا جديدا بعد زيارة رئيس مكتب الأمن الوطني السوري اللواء علي المملوك من خلال اجراء محادثات رسمية في تشرين الاول/ اكتوبر ٢٠١٦ حيث أجري محادثات رسمية في القاهرة مع الجانب المصري من اجل مساهمة مصر في تهدئه الوضع في سوريا، والتطبيع مع النظام السوري.

٥. دعت مصر في آذار/مارس ٢٠٢١، إلى عودة النظام السوري إلى الجامعة العربية وفي جلسة طارئة عُقدت في القاهرة يوم ٧ مايو/أيار ٢٠٢٣، وافق مجلس وزراء الخارجية العرب على استعادة سوريا مقعدها في جامعة الدول العربية.

المصادر والمراجع

CNN. (٢٤ أيلول ٢٠٢١). *بدون عنوان*.

أبو الغيط، أ. (٢٠١٣). *شهادتي... السياسة الخارجية المصرية ٢٠٠٤-٢٠١١ My Testimony ... Egyptian Foreign Policy 2004-2011*. دار النهضة العربية.

أحمد، أ. ي. (١٩٩٠). *سياسة مصر الخارجية في عالم متغير Egypt's Foreign Policy in a Changing World*. مركز البحوث والدراسات السياسية.

الإعلام المصري والشأن السوري ... انقلاب ما بعد الانقلاب Egyptian Media and Syrian Affairs ... Coup After Coup! (١٤ حزيران ٢٠٢٣).

الخشالي، ع. (د.ت). *الأزمة السورية ... موقف دولي متردد وعربي خجول The Syrian Crisis .... a Hesitant International and Timid Arab Position*

https://www.dw.com/ar

السيسي يطرح رؤية مصر لحل الأزمة السورية Al-Sisi Presents Egypt's Vision for Resolving the Syrian Crisis. (٢٠١٦).

بوابة الأهرام. (١٥ حزيران ٢٠١٣). *بدون عنوان*.

https://gate.ahram.org.eg/News/359818.aspx

جمعة، س. ش. (١٩٨٨). *الدبلوماسية في عقد السبعينات دراسة في موضوع الزعامة Diplomacy in the Seventies a study on the issue of leadership*. (ع. عبدالوهاب (مترجم)). مركز دراسات الوحدة العربية.

دستور جمهورية مصر العربية Arabic Egyptian Republic Constitution ، (٢٠١٤).

دستور جمهورية مصر العربية The Amended Arabic Egyptian Republic Constitution، (٢٠١٩).

سلمان، خ. إ. (٢٠١٥). *السياسة الخارجية المصرية حيال المنطقة العربية منذ انتهاء الحرب الباردة Egyptian Foreign Policy Towards the Arab Region Since the End of The Cold War*. كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين.

صحيفة الأهرام. (٢١ كانون الثاني ٢٠١٥). بدون عنوان.

صحيفة الأهرام. (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٦). بدون عنوان..

صحيفة الأهرام. (٥ تشرين الأول ٢٠٢٠) .بدون عنوان.

صحيفة الحياة. (٢٩ آب ٢٠١٣). بدون عنوان.

صحيفة السفير. (٣١ آب ٢٠١٢). بدون عنوان.

صحيفة السفير. (٢١ تشرين الأول ٢٠١٣). بدون عنوان.

صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية). (١٤ تموز ٢٠١١). بدون عنوان.

صحيفة الشرق الأوسط (اللندنية). (٢٩ كانون الثاني ٢٠١٢). بدون عنوان.

صحيفة النهار. (٢٤ أيلول ٢٠١٦). بدون عنوان.

صحيفة النهار. (١٨ تشرين الأول ٢٠١٦). بدون عنوان.

صحيفة النهار. (٢٤ تشرين الثاني ٢٠١٦). بدون عنوان.

صحيفة دنيا الوطني. (١٢ أيلول ٢٠١١). *بدون عنوان*.
https://www.alwatanvoice.com/arabic/news/2011/09/12/189258.html
صحيفة رأي اليوم. (١٣ حزيران ٢٠١٦). بدون عنوان.
صعب، ح. (د.ت). *العلاقات المصرية . السورية ٢٠١٤-٢٠٢١ Egyptian-Syrian Relations 2014-2021*.
عبدالعزيز، ح. (١٨ أيار ٢٠١٨). *السياسة المصرية تجاه الأزمة السورية Egyptian Policy Towards the Syrian Crisis*. موقع الجزيرة الإخباري
https://www.aljazeera.net/opinions/2015/5/18/
عبدالله، ع. ب. (٢٠٠٤). *الوسيط في النظم السياسية والقانون الدستوري Mediator in Political Systems and Constitutional Law*. مطابع السعدي.
علام، ر. س. (١٩١٦). السياسة الخارجية المصرية تجاه الصراع السوري Egyptian Foreign Policy Towards the Syrian Conflict. *بدائل سلسلة دراسات سياسيات*، ٧ (١٢).
علوي، م. (٢٠٠٢). *المدرسة المصرية في السياسة الخارجية The Egyptian School in the Foreign Policy*. مركز البحوث والدراسات السياسية.
فرينس ٢٤. (٨ آب ٢٠١١). *شيخ الأزهر يدعو لوضع حد "للمأساة الإنسانية" في سوريا Sheikh Al-Azhar Calls for an End to the "Human Tragedy" in Syria*.
https://www.france24.com/ar/20110808-syria-politics-unrest-religion-islam-azhar
موقعRT . (٩ حزيران ٢٠١٥). *مؤتمر القاهرة.. المعارضون السوريون يتفقون على خارطة طريق لحل سياسي Cairo Conference: Syrian Opposition Members Agree on a Road Map for a Political Solution*.
https://arabic.rt.com/news
موقع الجزيرة الإخباري. (٢٨ آب ٢٠١١). *مبادرة عربية لسوريا ودمشق ترفض An Arab Initiative for Syria and Damascus Rejects*.
https://www.aljazeera.net/news/2011/8/28
موقع الجزيرة الإخباري. (٣٠ آب ٢٠١٢). *مرسي يفتتح قمة طهران بمهاجمة دمشق Morsi Opens the Tehran Summit by Attacking Damascus*.
موقع القاهرة ٢٤. (٥ كانون الثاني ٢٠٢٣). *بمناسبة ٧٧ عامًا على ميلاده.. السيرة الذاتية للإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر On the Occasion of the 77th Anniversary of His Birth ... The Biography of The Grand Imam, Dr. Ahmed Al-Tayeb, Sheikh Al-Azhar*
https://www.cairo24.com/1724360
موقع وقناة بيسي نيوز عربي. (٣ تموز ٢٠١٢). *بدون عنوان*.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2012/07/120703_syria_opposition-cairo
وكالة رويترGMT . (١٥ آب ٢٠٢٣). *بدون عنوان*.